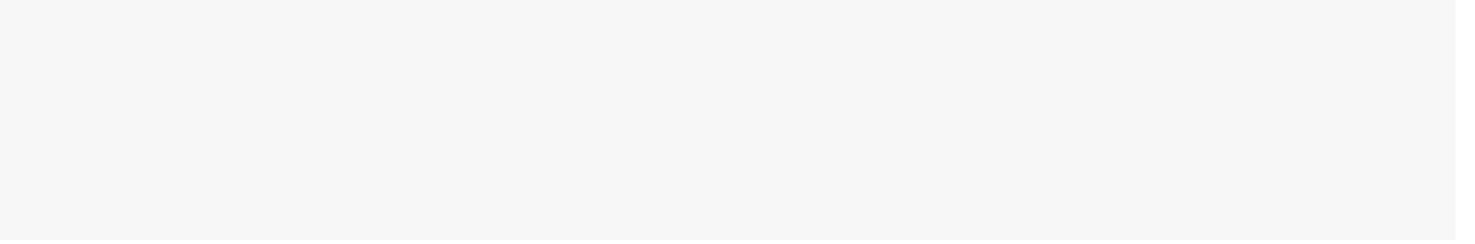




وثيقة معلومات البرنامج (PID)

مرحلة تحديد المفاهيم والتصور العام | تاريخ الإعداد/التحديث: 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 | تقرير رقم: PIDC33080





معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):	اسم المشروع برنامج تدعيم الشفافية والشمول والاقتصاد الأخضر (P177848)	الرقم التعريفي للمشروع P177848	البلد الضفة الغربية وقطاع غزة
أداة التمويل قرض لأغراض تمويل سياسات التنمية	مجال الممارسة (الرئيسي) الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين 31 مارس/آذار 2022	المنطقة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
		الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ وزارة المالية	المقترض/المقترضون منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)

الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للعملية المقترحة هي: (1) تحسين إدارة الموارد العامة وتدعيم الشمول، و(2) تعزيز الحوكمة في قطاع المياه وتسريع وتيرة تخضير الاقتصاد.

التمويل (بملايين الدولارات)

مُلخَّص

30.00	إجمالي التمويل
	التفاصيل
30.00	إجمالي التمويل المقدم من خارج مجموعة البنك الدولي
30.00	الصناديق الاستثمارية

القرار

أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد



ب. المقدمة والسياق العام

السياق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة

1. توفر المنحة المقترحة لأغراض سياسات التنمية، التي تبلغ قيمتها 30 مليون دولار، التمويل المطلوب في الوقت المناسب للسلطة الفلسطينية للتعامل مع ضغوط المالية العامة الحالية، مع التركيز على الأولويات الإستراتيجية في إطار خطة التنمية الوطنية للسنوات 2021-2023. وتشتمل العملية المقترحة على ركيزتين، هما: (1) تحسين إدارة الموارد العامة وتدعيم الشمول، و(2) تعزيز الحوكمة في قطاع المياه وتسريع وتيرة تخضير الاقتصاد. وتدعم هذه العملية الجهود التي بذلتها السلطة الفلسطينية لإعادة البناء على نحو أفضل بعد جائحة كورونا وفقاً لنهج البنك الدولي للتنمية الخضراء والقادرة على الصمود والشاملة للجميع. وتأتي هذه المنحة في وقت حافل بالتحديات بالنسبة للسلطة الفلسطينية وهي تتعامل مع وضع صعب للغاية على مستوى المالية العامة أدى إلى استنزاف معظم احتياطياتها المالية مما اضطرها إلى بدء عام 2022 وهي تواجه ضعفاً كبيراً على مستوى المالية العامة. وسيغطي مبلغ 30 مليون دولار بعض جوانب التمويل الملحة لمساعدة السلطة الفلسطينية على تلبية احتياجات المالية العامة، كما ستتحقق استعادة مباشرة من تمويل المانحين الآخرين من خلال الصندوق الاستثماري متعدد المانحين للمظلة الفلسطينية لدعم قدرة الاقتصاد على الصمود. ويدير البنك الدولي هذا الصندوق، ويقوم هذا الصندوق بصرف الأموال كل ثلاثة أشهر بناءً على التقدم المرضي في الإصلاحات المحددة في مصفوفة هذه المنحة. وللحفاظ على منظور طويل الأمد، تُركّز المنحة المقترحة على استمرارية الإصلاحات، وتبني على الجهود التي ساندتها العمليات السابقة، علماً بأن هاتان الركيزتان يخدمان أجندة الحوكمة والشفافية.

2. وما فتأت الأراضي الفلسطينية تواجه اضطرابات سياسية لفترة طويلة وحلقات من مسلسل العنف بين الحين والآخر على مدى العقدين الماضيين، وهو ما تسبّب في تقادم التطلّبات على مستوى الاقتصاد الكلي. وقد سجلت تدفقات التحويلات المالية الوافدة هبوطاً كبيراً في السنوات الأخيرة، مما زاد من الضغوط باتجاه إطلاق العنان لتحقيق النمو الذي تعوقه بيئة أعمال شديدة الصعوبة. وتسببت القيود على التجارة والحركة في ارتفاع مخاطر تعطل المشروعات والتجارة واستمرار تدني مستويات الاستثمار، مما نتج عنه التوجّه نحو الخدمات غير التجارية التي لا تنطوي على إمكانات كبيرة لنمو الإنتاجية. وشهد الاقتصاد واحداً من أكبر الانكماشات المسجلة في عام 2020 (سالب 11.5% بالقيمة الحقيقية) بسبب الجائحة، وعلى الرغم من أن النشاط الاقتصادي قد بدأ يتعافى في عام 2021، فإن مصادر النمو في المستقبل لا تزال محدودة للغاية، لاسيما مع انخفاض تأثيرات فترة الأساس بعد جائحة كورونا.

3. وتأثرت أوضاع الفقر سلباً بسبب بطء النمو خلال السنوات القليلة الماضية، ناهيك عن جائحة كورونا خلال عام 2020. وتظهر البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هناك 22% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر بأقل من 5.5 دولارات للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية في 2011، وذلك بحسب بيانات 2016 وهي آخر بيانات فعلية متاحة. لكن هذا يخفي تبايناً واسعاً في اتجاهات الأوضاع بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد انخفض معدل الفقر في الضفة الغربية من 15% إلى 8% في السنوات 2010 - 2016، لكنه ارتفع في القطاع ارتفاعاً حاداً من 34% إلى 43% في الفترة نفسها. ليصبح هناك واحد من بين كل اثنين من سكان القطاع يعيش تحت خط الفقر بأقل من 5.5 دولارات.¹ وتشير التنبؤات التي تستند إلى نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى أن معدل الفقر أخذ في الزيادة منذ عام 2016، إذ وصل إلى 28.9% في 2020، بزيادة كبيرة قدرها نحو 7 نقاط مئوية في السنوات الأربع الماضية. ويُمثّل هذا قرابة 1.4 مليون فلسطيني كانوا يعانون من الفقر في عام 2020.

العلاقة بإطار الشراكة الإستراتيجية بين البنك الدولي والضفة الغربية وقطاع غزة

4. تسهم هذه العملية المقترحة في تنفيذ إستراتيجية مساعدات مجموعة البنك الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة (للسنوات المالية 2022-2025). ومن شأن تنفيذ المشتريات الحكومية الإلكترونية، وهو الإجراء المسبق 1 الذي تسانده منحة سياسات التنمية التي نحن بصددتها، أن يعزز إدارة الموارد وشفافيتها في القطاع العام. ويرتبط ذلك بمحور التركيز الأول لإستراتيجية المساعدة، وهو "تدعيم المؤسسات من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي"، لاسيما من

¹ وفقاً لما أورده أتمانوف وبالاتيسوامي (2018)، قياس الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا توجد دلالة إحصائية مهمة في الفروق بين أوضاع الفقر في الأسر التي تعولها نساء والأسر التي يعولها رجال (قياساً على مؤشر يستند إلى الاستهلاك).



خلال الهدف 1.1 لتأصيل المساءلة على مستوى المؤسسات وتحقيق الشفافية فيها. ويركز الإجراء المسبق 4 على إنشاء مرافق للمياه على مستوى المناطق والأقاليم تكون مسؤولة عن تقديم الخدمات في قطاع المياه وتعمل على أساس تجاري، مما يسهم في تحقيق الهدف 1.2 من الإستراتيجية الرامية إلى تدعيم مقدمي الخدمات لتحقيق الاستدامة المالية لهم. ويرتبط الإجراء المسبق 2 الذي يساند الشمول المالي والحسابات ذات الصلة ارتباطاً مباشراً بالهدف 2.1 في إطار مجال التركيز الثاني للإستراتيجية التي تستهدف تنويع المنتجات المالية للنهوض بالشمول المالي. وتسهم الإجراءات التي يساندها الإجراء المسبق 3، بشأن إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي ومراعاة المرأة، والإجراء المسبق 5 بشأن تخضير الاقتصاد، في محاور التركيز المشتركة على مستوى القطاعات لإستراتيجية المساعدة التي تشمل تضيق الفجوات بين الجنسين وتعظيم القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

5. الأهداف الإنمائية للعملية المقترحة هي: (1) تحسين إدارة الموارد العامة وتدعيم الشمول، و(2) تعزيز الحوكمة في قطاع المياه وتسريع وتيرة تخضير الاقتصاد.

النتائج الرئيسية

6. تشمل النتائج الرئيسية المتوقعة من هذه العملية: (1) 80% من معاملات الشراء التي سيتم تنفيذها من خلال نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية من إجمالي المعاملات في الهيئات ذات الإنفاق المرتفع المستهدفة في المرحلة 1 من تنفيذ المشتريات الحكومية الإلكترونية، (2) زيادة بنسبة 20% في عدد حسابات الشمول المالي النشطة، (3) قيام وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم معا بإعداد موازنات مراعية للمساواة بين الجنسين (للنوع الاجتماعي) ومراعية المرأة بنهاية عام 2023، مع الاسترشاد بتقييم الأثر على المساواة بين الجنسين، (4) إنشاء مرفقين لمياه الشرب على مستوى المناطق والأقاليم، إحداها في طوباس بالضفة الغربية والآخر في رفح في غزة، و(5) إنشاء نظام للقياس وإعداد التقارير والتحقق لدى سلطة جودة البيئة لتتبع انبعاثات غازات الدفيئة (الاحتباس الحراري)، بالإضافة إلى تدريب 280 مهنيًا صحيًا على الوقاية من الأمراض، وتحقيق زيادة نسبتها 4% في إجمالي مساحة أراضي الغابات، وإعادة تأهيل المراعي والأراضي المرتفعة وإدارتها على نحو مستدام.

د. وصف المفاهيم والتصور العام

7. تشدد الركيزة الأولى للعملية على إنشاء نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية لتسهيل وتبسيط ويمكنه جميع جوانب عمليات الشراء العام، من التخطيط إلى طرح المناقصات، ومتابعة العقود، والدفع في نهاية المطاف، مع تطبيق ضوابط أكثر قوة على الإنفاق. ويعتبر تطبيق نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية وسيلة لتعزيز تقديم الخدمات والشفافية وتحقيق رضا المواطنين - وهو إصلاح بالغ الأهمية بالنظر إلى أن الشراء العام يمثل نحو 30% من موازنة السلطة الفلسطينية. وتدعم الإجراءات الأخرى في إطار الركيزة 1 الشمول، من خلال اللوائح التنظيمية المنقحة من جانب سلطة النقد الفلسطينية لحسابات الشمول المالي التي يتوقع أن تلبي احتياجات السكان الذين لا تتوفر لديهم حسابات بنكية على نحو أفضل، ومن خلال تعليمات من وزارة المالية لجميع الوزراء التنفيذيين لإعداد موازنات مراعية للمساواة بين الجنسين والمرأة على وجه الخصوص بنهاية عام 2024.

8. وتدعم الركيزة الثانية للعملية اتخاذ إجراء مسبق يركز على تحسين الحوكمة في قطاع المياه من خلال إنشاء أربع مرافق للمياه على مستوى المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة لتكون مسؤولة عن تقديم الخدمات بدلاً من مئات وحدات الحكم المحلي والمجالس القروية. وبمجرد تشغيل مرافق المياه على مستوى المناطق، من المتوقع أن يحسن ذلك تقديم الخدمات ويحقق وفورات الحجم. ومن المتوقع أيضاً أن تكون هذه المرافق قادرة على النجاح والاستمرار مالياً، مما يجتنب في نهاية المطاف استثمارات القطاع الخاص إلى هذا القطاع. وعلاوة على ذلك، فإن الركيزة الثانية من العملية تصب في مجال جديد لمنح سياسات التنمية حيث يتم التركيز على مكافحة تغير المناخ من خلال دعم تعديلات قانون حماية البيئة لسنة 1999. وتهدف هذه التعديلات إلى تعزيز القدرات



الوطنية على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، والحد من آثاره، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

هـ. الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية، والجوانب الخاصة بالبيئة والغابات والموارد الطبيعية الأخرى

الآثار على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية

9. من المتوقع أن يكون التأثير على أوضاع الفقر والأوضاع الاجتماعية عموماً جزء الإجراءات المسبقة التي ستساعدها هذه العملية إيجابياً إلى حد كبير أو محايداً. وتهدف الجهود المبذولة في إطار الركيزة الأولى لتحسين إدارة الموارد العامة من خلال تنفيذ نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية إلى تعزيز الشفافية مع تطبيق ضوابط أكثر قوة على الإنفاق. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة احتياطات المالية العامة الداعمة للسلطة الفلسطينية، وهو ما سيمكنها من زيادة تمويل برامج المساعدات الاجتماعية. ومن المتوقع أن يكون لهذا أثر إيجابي على أوضاع الفقر. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تساعد التدابير الرامية إلى تفعيل الشمول المالي وتفعيل الحسابات ذات الصلة للفئات الأكثر احتياجاً الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، لاسيما رواد الأعمال الحرة والنساء. ومن المتوقع أن تكون لهذه الإجراءات آثار إيجابية على أوضاع الفقر والأوضاع الاجتماعية. ومن المتوقع أيضاً أن يكون للإجراء المسبق الأخير في إطار الركيزة الأولى، الذي يدعم الموازنات المراعية للمساواة بين الجنسين ومراعاة المرأة، أثر إيجابي على أوضاع الفقر على المدى الطويل. وقد يتجاوز هذا النوع من الموازنات، عند تنفيذه على نحو سليم، القوانين والسياسات للتركيز على الموارد اللازمة لتنفيذها، مما قد يحدث الأثر المرجو على تحسين أوضاع الفقر التي تعاني منها المرأة. ومن غير المتوقع أن تكون للإجراء المسبق 4 في إطار الركيزة الثانية بشأن تحسين الحوكمة وتقديم الخدمات في نهاية المطاف في قطاع المياه آثار سلبية على أوضاع الفقر والأحوال الاجتماعية. وقد يكون للإجراء المسبق الأخير بشأن تخضير الاقتصاد ومكافحة تغير المناخ أثر إيجابي على أوضاع الفقر. وبالنظر إلى أن تغير المناخ يؤثر على كل شيء حول الإنسان حتى الحصول على الرعاية الصحية، فإن كثيرين من الناس في الأراضي الفلسطينية يمكن أن يسقطوا في براثن الفقر مع تفاقم الأوضاع البيئية، لاسيما في غزة. ولذلك، فإن الإجراءات التي ستساعدها هذه العملية التي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ والحد من آثاره قد يكون لها أثر إيجابي على أوضاع الفقر.

الجوانب الخاصة بالبيئة والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية

10. من المرجح أن تكون للإصلاحات التي ستساعدها هذه العملية آثار بيئية محايدة أو إيجابية. وليس من المتوقع أن تكون هناك آثار سلبية على البيئة بسبب الإجراءات المسبقة المدعومة في إطار الركيزة الأولى التي تهدف إلى تحسين إدارة الموارد، والشفافية دعم الشمول. وللإجراء المسبق في إطار الركيزة الثانية الذي يهدف إلى تحسين الحوكمة وتقديم الخدمات في قطاع المياه أثر إيجابي على استدامة الموارد المائية وجودتها. ويمثل الإجراء المسبق 5 الذي يدعم دمج تغير المناخ في قانون البيئة خطوة بالغة الأهمية نحو التكيف مع الآثار المناخية السلبية وتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة لمنع التدخل البشري في النظام المناخي، وتفاذي الأضرار أو تخفيف حدتها. ومن شأن تعديل قانون البيئة تهيئة البيئة الداعمة والمواتية لإنفاذ تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

نور ناصر الدين

خبير اقتصادي أول



المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المتلقية للمنحة

منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)

ليلى صبيح الغريب

مدير عام العلاقات الدولية

mofird@palnet.com

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ

وزارة المالية

ليلى صبيح الغريب

مدير عام العلاقات الدولية

mofird@palnet.com

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 473-1000

Web: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

نور ناصر الدين

رؤساء فريق العمل:

تمت الموافقة

02-ديسمبر/كانون الأول-2021

كانثان شانكار

المدير الإقليمي للبنك الدولي في الضفة الغربية
وقطاع غزة: